

SCP/20/8

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 4 ديسمبر 2013

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة العشرون

جنيف، من 27 إلى 31 يناير 2014

برامج تقاسم العمل بين مكاتب البراءات واستخدام المعلومات الخارجية لأغراض البحث والفحص

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. تنفيذاً للقرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في دورتها التاسعة عشرة، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 25 إلى 28 فبراير 2013، تمثل الوثيقة الحالية تجميعاً – بناءً على المعلومات المستلمة من الدول الأعضاء – لبرامج تقاسم العمل بين مكاتب البراءات واستخدام المعلومات الخارجية لأغراض البحث والفحص.
2. وتتألف الوثيقة من الأقسام التالية: "1" مبادرات متنوعة بشأن استخدام نتائج البحث والفحص، "2" وتسهيل البحث والفحص في مكتب الإيداع الثاني أو اللاحق، "3" والبحث والفحص ذوا الأولوية أو المعجلان في مكتب الإيداع الأول، "4" والتعاون في البحث والفحص المشتركين، "5" والاتّفاق بقدرة المكاتب الأخرى على البحث والفحص، "6" والمنصات والأدوات اللازمة لتبادل المعلومات الخاصة بالبحث والفحص، "7" والتحديات والمبادرات الداعمة لبيئة تقاسم العمل.
3. وعملاً بالمذكرة C.8261، قدّمت الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية التالية المعلومات ذات الصلة التي مكّنت الأمانة من إعداد هذا التجميع: الأرجنتين، وأستراليا، وكوستاريكا، وفنلندا، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، وهنغاريا، وإسرائيل، واليابان، وليتوانيا، وجمهورية مولدوفا، وموناكو، والنرويج، وبيرو، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، وإسبانيا، والسويد، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزامبيا، ومكتب البراءات الأوروبي (EPO)، والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات (EAPO) (المجموع: 27).

مبادرات متنوعة بشأن استخدام نتائج البحث والفحص

مجموعة فانكوفر

4. أنشئت مجموعة فانكوفر في عام 2008 بين مكاتب أستراليا وكندا والمملكة المتحدة للملكية الفكرية، وذلك بهدف:
- "1" تبادل المعلومات والخبرات بشأن القضايا والمجالات المشتركة المتعلقة بإدارة مكتب ملكية فكرية وطني متوسط الحجم،
- "2" والمساهمة في نهج أنجع متعدد الأطراف لتقاسم العمل على نحو يُدعم مبادئ معاهدة التعاون بشأن البراءات.
5. ومبادرة مجموعة فانكوفر للاستغلال المتبادل (VGME) هي النهج الذي تتبناه مجموعة فانكوفر للتخلص بكفاءة وفعالية من تكرار العمل وتضاعفه بلا داع عند ملاحظة طلبات براءات الاختراع قضائياً في المكاتب الثلاثة. ويمثل المبدأ الأساسي لهذه المبادرة في أن أحد مكاتب مجموعة فانكوفر سوف يعتمد، كلما أمكن، على أي براءة اختراع منحها مكتب آخر من مكاتب المجموعة، أو سوف يعتمد على تقرير البحث والفحص الخاص بمكتب آخر من مكاتب المجموعة، للخروج بتقريره الخاص به بشأن الطلب نفسه. ويجوز لأي مكتب من مكاتب المجموعة أن يقوم بمزيد من البحث والفحص إذا كان يرى ضرورةً في ذلك.
6. ويُطبّق المبدأ المذكور آنفاً تطبيقاً شفافاً¹ "بمبادرة من المكتب"² فيما يتعلق بكل الأعمال التي يقوم بها أحد مكاتب مجموعة فانكوفر. ويستطيع الفاحصون النفاذ إلى عمل مكتب آخر من مكاتب المجموعة من خلال المنصة التي تُمكنهم من ذلك باستخدام بنية الويبو التحتية³ وتُدعم مكاتب مجموعة فانكوفر تفاعل الفاحصين المستمر الذي يُعزز التفاهم، ويسعى إلى تقليل التباين إلى أدنى حد، ويزيد ثقة كل مكتب في عمل المكتب الآخر⁴.
7. وإضافة إلى ذلك، عندما يُصدر أحد مكاتب مجموعة فانكوفر إجراءً إدارياً يشير إلى أنه يُسمح بمطالبة واحدة على الأقل أو إلى منح براءة اختراع فيما يتعلق بطلب ما، سوف يكون بإمكان مُودع الطلب أن يتقدم إلى المكتبين الآخرين من أجل إجراء فحص مُعجل لطلب ذي صلة⁵.

الأطر الإقليمية لتقاسم العمل

برنامج تعاون رابطة أم جنوب شرق آسيا في فحص البراءات (ASPEC)

8. هذا البرنامج الذي أُطلق في 15 يونيو 2009 عبارة عن برنامج لتقاسم العمل بين مكاتب الملكية الفكرية للدول الأعضاء في رابطة أم جنوب شرق آسيا. ويسمح البرنامج لمكاتب الملكية الفكرية المشاركة بأن تتبادل فيما بينها نتائج البحث والفحص لدعم أعمال البحث والفحص الخاصة بكل منها. ويجوز لمكتب الملكية الفكرية المشارك أن ينظر في تلك النتائج، إلا أنه غير مُلزم بالأخذ بأي نتائج أو استنتاجات توصل إليها مكتب الملكية الفكرية الآخر. وتشارك في البرنامج تسعة من بلدان رابطة أم جنوب شرق آسيا، هي: بروني دار السلام، وكمبوديا، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، وفيت نام.

¹ وعند الاعتماد على عمل سابق قام به مكتب آخر، سوف يذكر المكتب اللاحق ذلك في ملفهم وفي التقرير المُقدّم إلى مُودع الطلب. وعندما يرى المكتب اللاحق أن من الضروري القيام بمزيد من العمل، فسوف يذكر ذلك في ملفهم، إضافةً إلى شرح للأسباب التي جعلته يرى أن من الضروري القيام بمزيد من العمل. وسوف يُقدّم المكتب اللاحق تعقيباته وملاحظاته إلى المكتب السابق، حيثما أمكن، من أجل الحفاظ على الثقة في تقارير مكاتب المجموعة.

² أي أن المكاتب سوف تعتمد على العمل السابق دون حاجة مُودعي الطلبات إلى أن يطلبوا منها ذلك.

³ انظر الفقرتين 38 و39 بشأن نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى البحث والفحص (WIPO CASE).

⁴ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مبادرة مجموعة فانكوفر للاستغلال المتبادل في الصفحة التي يفضي إليها الرابط التالي:

<http://www.cipo.ic.gc.ca/eic/site/cipointernet-internetopic.nsf/eng/wr02959.html>

⁵ يرد في الفقرات من 20 إلى 26 وصّف للمبادرات الأخرى التي تُعجل البحث والفحص في مكتب الإيداع الثاني واللاحق.

9. وتمثل أهداف البرنامج في:

"1" تقليل العمل وتقصير الوقت المُستغرق: الرجوع إلى العمل السابق يمكن أن يساعد الفاحص على وضع معايير البحث أو استراتيجيته بسرعة أكبر، أو يُقلّل أعمال البحث، أو يساعد الفاحص على أن يفهم بسرعة أكبر الاختراع المُطالب بحمايته. ومن ثمّ يمكن الإسراع في تسوية المنازعات المتعلقة بطلبات البراءات.

"2" تحسين البحث والفحص: قد يكون بإمكان سلطات البراءات الأخرى النفاذ إلى قواعد بيانات غير متوفرة للفاحص (مثل قواعد بيانات تقنية مُحدّدة، أو قواعد بيانات محلية، أو قواعد بيانات بلغات أخرى). ومن ثمّ فإنّ فرصة الرجوع إلى نتائج البحث والفحص هذه يمكن أن تجعل الفاحص يحصل على معلومات عن حالة التقنية الصناعية السابقة وعن تقييمها لم يكن بإمكانه الحصول عليها بطريقة أخرى.

10. ويُطلَب من مودع طلب البراءة أن يُقدِّم في مكتب الملكية الفكرية الثاني استمارة العريضة الخاصة ببرنامج التعاون بعد ملئها على النحو الواجب، ويجب أن تكون مصحوبةً بالوثائق التالية: "1" نسخة من تقرير البحث وتقرير الفحص ("الحد الأدنى من الوثائق") الخاصين بنموذج طلب مُماثل من مكتب الملكية الفكرية الأول، "2" ونسخة من المطالبات المشار إليها في الحد الأدنى من الوثائق المُقدّمة.⁶ ويُعتبر طلب البراءة الموجود في مكتب الملكية الفكرية الأول طلباً مُماثلاً إذا كان مرتبطاً بطلب البراءة الموجود في مكتب الملكية الفكرية الثاني عن طريق مطالبة بالأولوية بناء على اتفاقية باريس، والعكس بالعكس، أو إذا كانت طلبات البراءات الموجودة في كُلِّ من مكتب الملكية الفكرية الأولى والثاني لها نفس المطالبة بالأولوية من بلد آخر عضو في اتفاقية باريس.⁷

التعاون بين مكتب إقليمي والمكاتب الوطنية لدوله الأعضاء

11. بدأ مشروع تنفيذ استغلال المكتب الأوروبي للبراءات (UIP) في 28 مارس 2012، مع النمسا والدانمرك والمملكة المتحدة. وانضمت البرتغال أيضاً إلى المشروع بعد ذلك التاريخ. وينطوي هذا المشروع على التبادل السري لنتائج البحث والفحص الخاصة بهذه المكاتب الوطنية مع المكتب الأوروبي للبراءات من خلال النظام الآلي قبل نشر الطلبات الوطنية. وسوف ينظر فاحص المكتب الأوروبي للبراءات في النتائج عند فحص الطلب الأوروبي المكافئ. ويجري استلام ثلاثة تيارات من بيانات الأولوية عن طريق برنامج مبادرة الجامعات (UIP)، ألا وهي: الاستشهادات، ووثائق المكتب الوطني مثل تقارير البحث والآراء المكتوبة، وبيانات التصنيف.

12. وفي المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، عندما يقوم مودع طلب من دولة مُوقّعة على الاتفاقية الأوروبية الآسيوية لبراءات الاختراع بإيداع طلب براءة اختراع إقليمية أوروبية آسيوية ويطلب بأولوية طلب وطني سابق، يجوز للمكتب أن يستخدم تقرير البحث الوطني الخاص بالطلب الوطني المماثل، بالرغم من عدم وجود شرط قانوني لتقديم هذه التقرير.

⁶ ويجوز أن تكون استمارة العريضة الخاصة ببرنامج التعاون مصحوبةً بجدول تماثل المطالبات الذي يوضح مدى ارتباط المطالبات التي فُحصت في الطلب المائل بالمطالبات الموجودة في الطلب الحالي، ونسخة من الرأي الكتابي (أو الآراء الكتابية)، وقائمة حالة التقنية الصناعية السابقة، إن وجدت ("الوثائق الإضافية").

⁷ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن برنامج تعاون رابطة أم جنوب شرق آسيا في فحص البراءات عبر الرابطين التاليين:

<http://www.asean.org/news/asean-secretariat-news/item/asean-enhances-asean-patent-examination-co-operation-programme>، و

<http://www.ipos.gov.sg/AboutIP/TypesofIP/WhatisIntellectualProperty/Whatisapatent/Applyingforapatent/ASEANPatentExaminationCo-operationASPEC.aspx>

الأطر الثنائية لتقاسم العمل

مشروع المعالجة الاستراتيجية للطلب من أجل الفحص السريع (SHARE)

13. بدأ المكتب الكوري للملكية الفكرية ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، في عام 2008، برنامجاً شاملاً لزيادة التعاون الثنائي بين المكاتب. وتضمن هذا البرنامج المشروع التجريبي للمعالجة الاستراتيجية للطلب من أجل الفحص السريع، والذي بمقتضاه يقوم مكتب الإيداع الأول، عند إيداع طلبين ماثلين في مكنتين، بالبحث والفحص ثم يُطلع مكتب الإيداع الثاني على ما توصل إليه من نتائج، بحيث يمكن لمكتب الإيداع الثاني إعادة استغلال العمل المنجز من قبل مكتب الإيداع الأول إلى أقصى حد ممكن وتقليل تكرار العمل إلى أقل حد ممكن.

14. وقبل بداية المشروع التجريبي، قام فاحصون من المكتب الكوري بزيارة مكتب الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج تبادل الفاحصين، الذي يُقدّم فيه كل مكتب لمحةً عامةً عن ممارسات البحث والفحص الخاصة به. وقد ذُكر أنه، نتيجةً لهذا البرنامج، ازداد فهمُ كلِّ مكتبٍ لقواعد المكتب الآخر وإجراءاته.⁸

مبادرة تقاسم العمل بين مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية

15. بدأ مكتب الولايات المتحدة الأمريكية ومكتب المملكة المتحدة، في 10 نوفمبر 2010، برنامجاً لإعادة استخدام نواتج ما يقوم به كل منهما من أعمال البحث والفحص بشأن طلبات البراءات الماثلة، لتقييم فوائد تقاسم العمل. ووفقاً لهذا البرنامج، سوف يقوم مكتب المملكة المتحدة، عند إيداع طلبين ماثلين في كلِّ من مكتب الولايات المتحدة ومكتب المملكة المتحدة، بالبحث ثم يُطلع مكتب الولايات المتحدة على نتائجه من خلال عملية النشر العادي بحيث يمكن لمكتب الولايات المتحدة الأمريكية أن ينتفع إلى أقصى حد ممكن بالعمل الذي قام به مكتب المملكة المتحدة. وبعد أن ينتهي مكتب الولايات المتحدة الأمريكية من بحثه وفحصه، سوف يجعل عمله متاحاً من خلال نظام استرداد معلومات طلبات البراءات العامة (PAIR)⁹ بحيث يتمكن مكتب المملكة المتحدة من الانتفاع إلى أقصى حد ممكن بعمل الفحص الذي أنجز لاحقاً في الملاحقة القضائية وتقليل تكرار هذا العمل إلى أقل حد ممكن.

16. وتهدف المكاتب، من خلال تقاسم نواتج العمل وإعادة الانتفاع بها، إلى زيادة كفاءة وجودة ما يقوم به كل مكتب من عمليات بحث البراءات وفحصها. ويشمل هذا البرنامج مبادرات لتثقيف الفاحصين بشأن نظام البراءات وممارسات الفحص المتبعة في المكتب الآخر.¹⁰

⁸ ذُكر في الوثيقة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية أن تحليلاً للمشروع التجريبي أظهر أنه يمكن، بوجه عام، إعادة استخدام مرجع ما استخداماً جزئياً على الأقل، ولكن ممارسات الفحص المختلفة في كل مكتب جعلت الفاحصين يستخدمون المراجع بشكل مختلف. ولذلك كانت معالجة الاختلافات الموجودة في إجراءات المكاتب من خلال برامج تبادل الفاحصين أحد العناصر التي أدت إلى نجاح تقاسم العمل.

⁹ انظر الفقرة 41 بشأن نظام استرداد معلومات طلبات البراءات.

¹⁰ ذُكر في الوثيقة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية أن القيام بمزيد من التعاون سيُفيد في استكشاف الاختلافات العملية بين المكاتب، لا سيما فيما يتعلق بالجدولة والخطوة الابتكارية / عدم البدهة. والتعاون في تلك القضايا يمكن أن يُسهّل وجود فهم أعمق لدى الفاحصين، ويؤدي إلى زيادة فعالية إعادة استخدام نواتج العمل. وإضافةً إلى ذلك، يمكن أيضاً أن تُستغل الفوائد المحتملة لتقاسم العمل استغلالاً أُنجع عن طريق اكتساب فهم أفضل بخصوص قابلية تطبيق حالة التقنية الصناعية السابقة.

الاستخدام الانفرادي لتقارير البحث والفحص وغيرها من المعلومات المتوفرة

17. يستخدم كثيرٌ من الفاحصين في مكاتب البراءات استخداماً فرادياً لتقارير البحث والفحص وغيرها من المعلومات المتوفرة عن الطلبات الماثلة الصادرة عن مكاتب أخرى للمساعدة في فحص الطلبات الوطنية.¹¹ ويستطيعون استرداد هذه المعلومات مباشرةً من قواعد بيانات شبكية عامة خاصة بمكاتب البراءات الأخرى.¹² ورغم أن قوانين بعض البلدان تنص صراحةً على أن الفاحصين يجب عليهم، أو يجوز لهم، استخدام نتائج البحث والفحص¹³ الخاصة بمكاتب أخرى، إن وجدت،¹⁴ لا يعتمد الفاحصون على هذه المعلومات إلا بالقدر الممكن وعلى النحو الذي تنص عليه قوانينهم الوطنية. وقد يقومون بمزيد من الفحص حسبما يلزم.

18. وإضافةً إلى استخدام نواتج العمل الذي تقوم به مكاتب البراءات الوطنية الأخرى، في العديد من البلدان، يُشجّع الفاحصون على استخدام نواتج العمل التي تُعدّها إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو يُطلب منهم استخدام هذه النواتج.¹⁵ وأفادت بعض مكاتب البراءات بأنها تستخدم دائماً نواتج عمل معاهدة التعاون بشأن البراءات، إضافةً إلى أي بحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة قد لا تكتشفه إدارة البحث الدولي.¹⁶ وفي هذا الصدد، تُنظّم إعادة استخدام نواتج البحث والفحص السابقين بموجب التشريعات الإسبانية الخاصة ببراءات الاختراع، التي تنص على تخفيض رسوم البحث عندما يكون تقرير البحث الدولي أو التقرير التمهيدي الدولي الخاص بقبالية الحماية براءة الصادر عن إدارة بحث دولي مختصة وإدارة فحص تمهيدي دولي مختصة متاحاً لإعادة استخدامه من قبل المكتب.¹⁷

11 الوثائق التي قدمتها الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية التالية تشير صراحةً إلى أن هذه الممارسة شائعة في عملية الفحص: الأرجنتين، وأستراليا، وهنغاريا، والنرويج، والبرتغال، وجمهورية مولدوفا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، والمكتب الأوروبي للبراءات.

12 على سبيل المثال، تنشر مكاتب الملكية الفكرية في البرازيل والدايفرغ والنرويج نواتج البحث والفحص التي قامت بها مكاتبها.

13 وذكر المكتب الأوروبي للبراءات في الوثيقة التي قدمها أنه أدخل تدابير مختلفة للتشجيع على إعادة استخدام نواتج البحث الخاصة بمكاتب أخرى. وهي تشمل: "1" روتين ما قبل البحث: ووفقاً لهذا الروتين، يقوم فاحصو المكتب من تلقاء أنفسهم بإجراءات اعتيادية تسبق البحث عند البدء في صياغة تقرير بحث، وذلك بهدف جمع معلومات تتعلق بحالة التقنية الصناعية السابقة تكون هذه المعلومات قد استشهدت بها مكاتب أخرى في طلبات أسرة البراءات، "2" وبحث تكليفي مُوسّع: ووفقاً له، ينبغي للفاحصين أن يجروا بانتظام بحثاً تكليفاً على الأقل في البداية وقبل انتهاء إجراءات الفحص. وتم توسيع نطاق التحضير للبحث المستخدم لهذا ليشمل حالة التقنية الصناعية السابقة التي استرجعتها مكاتب أخرى، إضافةً إلى الطلبات المتعارضة وفقاً للمادة 54(3).

14 في النرويج والسويد على سبيل المثال.

15 وفي هذا الصدد، ذكر مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية أنه قام، ضمن جهوده لتقليل الأعمال المتأخرة المتراكمة، بزيادة استخدام التقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة في حالات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي دخلت المرحلة الوطنية (حيثما أثار التقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية اعتراضات كبيرة وحيثما لم يستجب مُودع الطلب لتلك الاعتراضات عن طريق التعديل أو المناقشة). وإضافةً إلى ذلك، ذكرت جمهورية مولدوفا في الوثيقة التي قدمتها أن تقارير البحث الدولي الصادرة عن إدارات البحث الدولي مفيدة جداً، لأن المكتب لا يتمتع بإمكانية النفاذ إلى شتى قواعد بيانات البراءات وغير البراءات.

16 في المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، يُفقد البحث التكميلي فيما يتعلق بالطلبات الأوروبية الآسيوية التي ذات تاريخ إيداع سابق أو تاريخ أولوية، باستخدام قاعدة بيانات براءات الاختراع الأوروبية الآسيوية (EAPATIS)، وكذلك قواعد البيانات الروسية للبراءات وغير البراءات. وفي أوكرانيا، إذا قَدّم مُودع الطلب تقريراً بحثياً نُفّذته إدارة البحث الدولي، لا يُجرى بحثٌ إضافي إلا فيما يتعلق بحالة التقنية الصناعية السابقة التي ليس بإمكان إدارة البحث الدولي أن تكتشفها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الطلبات المودعة في الدائرة الحكومية الأوكرانية للملكية الفكرية (الفقرة 3-6 من 2-3 من "قواعد طلبات معالجة الاختراعات ونماذج المنفعة" التي أقرتها وزارة التعليم والعلوم في أوكرانيا بتاريخ 15 مارس 2002، رقم 197).

17 تنص المادة 33-5 من القانون رقم 1986/11 المؤرخ 20 مارس 1986 بشأن براءات الاختراع (المعدّل آخر مرة بالقانون رقم 2011/14 المؤرخ 1 يونيو 2011) على ما يلي: "عندما يمكن أن يستند تقرير حالة التقنية الصناعية السابقة استناداً كلياً أو جزئياً إلى تقرير البحث الدولي الذي أُجري في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، يُردّ لمودع الطلب 25% أو 50% أو 75% أو 100% من الرسوم، حسب مدى التقرير الثاني". وتنص المادة 39 على ما يلي: "عندما يمكن أن يستند الفحص التمهيدي استناداً كلياً أو جزئياً إلى تقرير الفحص التمهيدي الدولي الصادر عن إدارة فحص تمهيدي دولي مختصة، يُردّ لمودع الطلب 25% أو 50% أو 75% أو 100% من السعر، حسب مدى التقرير المذكور آنفاً".

إلزام مودعي الطلبات بتقديم نتائج أجنبية

19. وفقاً لقوانين براءات الاختراع في كثير من البلدان، يجب على مودع الطلب، أو يجوز أن يُطلب منه، أن يقدم معلومات بخصوص البحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة، أو منح الطلبات الخارجية المماثلة أو رفضها من أجل توفير معلومات إضافية يمكن أن يستخدمها الفاحص لتسهيل أو تحسين عملية بحث وفحص طلب وطني واحد أو أكثر.¹⁸ ورغم أن القوانين الوطنية والإقليمية قد تختلف، يجوز اعتبار الطلب مسحوباً إذا لم تُقدّم هذه المعلومات في غضون المهلة الزمنية المقررة. على سبيل المثال، وفقاً للقاعدة 141 (1) والقاعدة 70 من القواعد التنفيذية لاتفاقية البراءات الأوروبية، يجب على مودع الطلب الذي يطالب بالأولوية أن يُقدّم نسخة من نتائج أي بحث قامت به الإدارة التي أُدع لديها الطلب السابق إضافةً إلى طلب البراءة الأوروبية، وذلك في حالة الطلب الأوروبي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات عند الدخول في المرحلة الأوروبية، أو بعد إتاحة هذه النتائج له مباشرةً دون تأخير. بيد أن القاعدة 141(2) من القواعد التنفيذية للاتفاقية تسمح للمكتب الأوروبي للبراءات بإعفاء مودعي الطلبات من الالتزام المشار إليه أعلاه عند وجود اتفاق بين المكاتب على تبادل نتائج البحث.¹⁹ وإذا لم تُقدّم هذه النسخة مع الطلب، يُطلب من مودع الطلب أن يُقدّم، في غضون الفترة الزمنية المقررة، نسخةً أو بياناً بأن نتائج هذا البحث ليست متاحة له. وإذا لم يُرَدّ مُقدّم الطلب في الوقت المناسب، يُعتبر طلب البراءة الأوروبية مسحوباً.²⁰

18 وفقاً للوثيقة CDIP/7/3، تحتوي قوانين البراءات في البلدان التالية على حكم مُحدّد يسمح للمكتب بأن يُطلب من مودع الطلب تقديم هذه المعلومات: أنتيغوا وبربودا، والأرجنتين، وأستراليا، والبحرين، وبربادوس، وبليز، وبوتان، وبوتسوانا، والبرازيل، وبوروندي، وكبوديا، وشيلي، والصين، وكوستاريكا، وجيبوتي، والدامرك، ودومينيكا، والسلفادور، وإستونيا، وإثيوبيا، وفنلندا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وهندوراس، وآيسلندا، والهند، وأيرلندا، وإسرائيل، والأردن، وكينيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليبيريا، وماليزيا، وموريشيوس، والمكسيك، ومنغوليا، وموزامبيق، وناميبيا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، والنرويج، وعمان، وباكستان، وباراغواي، والفلبين، ورواندا، وسانت لوسيا، وسان مارينو، وصرىا، وسنغافورة، وسري لانكا، وسوازيلند، وتايلند، وتوغوا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وفييت نام، وجماعة دول الأنديز، والمكتب الأوروبي للبراءات.

19 يُعفى مودعو الطلبات من تقديم نسخة من نتائج البحث بمقتضى القاعدة 141 (1) من القواعد التنفيذية لاتفاقية البراءات الأوروبية إذا كانوا يطالبون بأولوية "1" طلب أعدّ بشأنه المكتب الأوروبي للبراءات نوعاً معيناً من تقارير البحث، أو "2" إيداع أول حدث في النمسا أو اليابان أو جمهورية كوريا أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية ("إشعار من المكتب الأوروبي للبراءات بتاريخ 27 فبراير 2013 بشأن الإعفاء بموجب المادة 141 (2) من القواعد التنفيذية لاتفاقية البراءات الأوروبية من تقديم نسخة من نتائج البحث - مخطط الاستخدام").

20 وفي هذا الصدد، تنص المادة 46 من القرار 486 الصادر عن جماعة دول الأنديز على ما يلي: "[...] إذا كان فحص أهلية الاختراع للحصول على براءة يتطلب ذلك، يُقدّم مودع الطلب، بناءً على طلب من المكتب الوطني المختص وفي غضون مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وثيقة واحدة أو أكثر من الوثائق التالية التي تتعلق بطلب أجنبي واحد أو أكثر يشير إلى كل الاختراع الذي يجري فحصه أو إلى جزء منه: (أ) نسخة من الطلب الأجنبي، (ب) أو نُسخ من نتائج ما يُجرى بخصوص الطلب الأجنبي من فحوص الجدة أو الأهلية للحماية بموجب براءة، (ج) أو نسخة من أي براءة اختراع أو غيرها من أشكال الحماية الممنوحة بناءً على طلب أجنبي، (د) أو نسخة من أي قرار أو حكم برفض طلب أجنبي أو استبعاده، (هـ) أو نسخة من أي قرار أو حكم بإلغاء أو إبطال البراءة أو الحماية الأخرى الممنوحة بناءً على طلب أجنبي. ويجوز للمكتب الوطني المختص أن يقبل نتائج الفحوص المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه بوصفها كافيةً لإثبات استيفاء الشروط بشأن أهلية الاختراع للحصول على براءة. وإذا لم يُقدّم مودع الطلب الوثائق المطلوبة في غضون الفترة المنصوص عليها في هذه المادة، يرفض المكتب الوطني المختص منح البراءة."

تجديد البحث والفحص في مكتب الإيداع الثاني أو اللاحق

المسار السريع لاتفاقيات التعاون بشأن البراءات

20. في المملكة المتحدة، اعتباراً من 28 مايو 2010، يجوز لمودعي الطلبات أن يطلبوا فحصاً مُعجلاً في المرحلة الوطنية للمملكة المتحدة إذا كانت طلباتهم الدولية المودعة بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات قد تلقت تقريراً تمهيدياً دولياً إيجابياً عن الأهلية للحماية بموجب براءة، مما يشجع على الاستخدام الفعال لنواتج عمل المرحلة الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.²¹

الطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات (PPH)

الاتفاقيات الثنائية للطرق السريعة

21. بموجب الاتفاقيات الثنائية للطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات، إذا رأى مكتب الإيداع الأول أن عناصر الحماية الخاصة بالطلب قابلة للحصول على براءة، يجوز لمُدعِ الطلب أن يطلب فحصاً مُعجلاً لطلب مماثل في مكتب الإيداع الثاني. ويمكن لمكتب الإيداع الثاني أن يستخدم نتائج البحث والفحص الإيجابية الخاصة بمكتب الإيداع الأول، مما يؤدي إلى تجنب تكرار العمل وتعجيل عملية الفحص. وقد بدأ برنامج الطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات في عام 2006 كمشروع تجريبي بين مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية ومكتب البراءات الياباني، وتبناه منذ ذلك الحين كثير من المكاتب الأخرى. والطرق السريعة لتسوية المنازعات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات تُوسِّع نطاق البرنامج ليشمل الطلبات التي حصلت على نواتج عمل إيجابية لإدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي.²²

22. وأكدت الوثائق التي قدمتها البلدان المشاركة على مبدأ هام من مبادئ الطرق السريعة، وهو أن كل مكتب مشارك يقوم بالبحث والفحص وفقاً لقانونه الوطني. ولا توجد أي مراعاة لنتائج البحث أو الاستنتاجات القانونية التي يتوصل إليها مكتب آخر. ويُستخدم نتاج عمل المكتب الذي فحص الطلب للمرة الأولى من أجل توفير نقطة انطلاق أفضل فحسب للمكتب الذي يجري الفحص اللاحق.

23. أشارت البلدان التالية في الوثائق التي قدمتها إلى أن مكاتبها قد أبرمت العديد من اتفاقيات الطرق السريعة²³ مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى، على النحو المبين في الجدول التالي: أستراليا (AU)، وفنلندا (FI)، وألمانيا (DE)، وهنغاريا (HU)، وإسرائيل (IL)، واليابان (JP)، وبولندا (PL)، والبرتغال (PT)، والنرويج (NO)، وجمهورية كوريا (KR)، وإسبانيا (ES)، والسويد (SE)، والمملكة المتحدة (UK)، والولايات المتحدة الأمريكية (US).²⁴

²¹ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مسار المملكة المتحدة السريع في الصفحة التي يفضي إليها الرابط التالي: <http://www.ipo.gov.uk/pn-fasttrack>

²² انظر http://www.wipo.int/pct/en/filing/pct_pph.html

²³ تشمل أنواع الاتفاقيات الثنائية للطرق السريعة ما يلي: "1" طرق سريعة (PPH) فقط، "2" وطرق سريعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-PPH)، "3" وطرق سريعة (PPH) فقط وطرق سريعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-PPH).

²⁴ توجد مكاتب ملكية فكرية أخرى أبرمت العديد من اتفاقيات الطرق السريعة. انظر مثلاً <http://www.jpo.go.jp/ppph-portal/index.htm>

شركاء اتفاقات الطرق السريعة (PPH) أو اتفاقات الطرق السريعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-PPH) أو كليهما		
	US	AU
	AT, CA, CN, ES, HU, IL, JP, KR, RU, US	FI
	CA, CN, JP, KR, UK, US	DE
	CA, FI, JP, KR, MX, PT, RU, US	ES
	AT, FI, JP, KR, PT, US	HU
	CA, DK, FI, JP, US	IL
	AT, CA, CN, ES, FI, HU, IL, KR, RU, SE, UK, US, EA, EP, NPI (وغيرها)	JP
	CN, JP	PL
	ES, HU, JP, US	PT
	JP, US	NO
	AT, CA, CN, DK, ES, FI, DE, HU, JP, MX, RU, SG, UK, US	KR
	JP, KR, US	SE
	CA, DE, JP, KR, US	UK
	AT, AU, CA, CN, CO, CZ, DE, DK, ES, FI, HU, IL, IS, JP, KR, MX, NI, NO, PH, PT, RU, SE, SG, UK, EP, NPI, TIPO	US

الطرق السريعة لأكبر خمسة مكاتب

24. اتفقت أكبر خمسة مكاتب ملكية فكرية في العالم (IP5) – ألا وهي المكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب البراءات الياباني، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، والمكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية²⁵، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية – على إطلاق برنامج تجريبي شامل للطرق السريعة للمكاتب الخمسة اعتباراً من شهر يناير من عام 2014. وسوف تُدمج ترتيبات برنامج الطرق السريعة القائمة حالياً بين مكاتب الملكية الفكرية الخمسة في هذا البرنامج الشامل. ويعزز البرنامج التجريبي إجراءات الفحص السريع للبراءات المتبعة بالفعل في مكاتب الملكية الفكرية الخمسة من أجل السماح بالحصول على البراءات على نحو أسرع وأكثر كفاءة. ويجوز، بمقتضى البرنامج، لمُدعي الطلبات، الذين رأى أحد المكاتب أن مطالبات الحماية في طلباتهم قابلة للحصول على براءة، أن يطلبوا تعجيل معالجة طلباتهم الماثلة المنظورة أمام باقي المكاتب الخمسة الأخرى. وعند تنفيذ هذه المهمة، سوف تستغل المكاتب المعنية أيضاً نتائج العمل الموجودة بالفعل إلى أقصى قدر ممكن. ويمكن إيداع طلبات استخدام برنامج الطرق السريعة لدى أي مكتب من المكاتب الخمسة بناء على نتائج عمل معاهدة التعاون بشأن البراءات، وكذلك نواتج العمل الوطني التي تضعها المكاتب الخمسة.²⁶

²⁵ مكتب الملكية الفكرية الحكومي لجمهورية الصين الشعبية.

²⁶ انظر <http://www.epo.org/news-issues/news/2013/20130924.html>

الطرق السريعة العالمية لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات (GPPH)

25. تنوي مكاتب الملكية الفكرية في البلدان التالية ومعهد بلدان أوروبا الشمالية لبراءات الاختراع إبرام ترتيب تجريبي للطرق السريعة العالمية اعتباراً من 6 يناير 2014: أستراليا، وكندا، والمانك، وفنلندا، واليابان، والنرويج، والبرتغال، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية (المجموع: 13).

26. وسوف يسمح برنامج الطرق السريعة العالمية التجريبي لمودعي طلبات البراءات بطلب فحص مُعجل في أي من المكاتب المشتركة في المشروع التجريبي إذا رأى أي مكتب من المكاتب الأخرى المشتركة في المشروع التجريبي أن مطالباتهم مقبولة. وسوف يستخدم المشروع التجريبي مجموعةً واحدةً من الشروط المطلوبة، وهو يهدف إلى تبسيط شبكة الطرق السريعة الحالية وتحسينها.²⁷

البحث والفحص ذوا الأولوية أو المُعجلان في مكتب الإيداع الأول

استراتيجية اليابان للإصدار السريع للمعلومات (JP-FIRST)

27. استراتيجية اليابان للإصدار السريع للمعلومات (JP-FIRST) هي برنامج يعطي بمقتضاه مكتب البراءات الياباني الأولوية لفحص الطلبات التي استُخدمت كأساس لإيداع طلبات خارج البلاد (أي الطلبات التي بناءً عليها تتم المطالبة بالأولوية بموجب اتفاقية باريس في الطلبات الأجنبية).

28. ومن المتوقع أن يحقق البرنامج النتائج التالية:

"1" دعم اكتساب الحقوق المناسبة خارج البلاد: سوف يكون بإمكان الفاحصين في شتى المكاتب استخدام نتائج الفحص التي تقدمها اليابان في إطار هذا البرنامج. وبذلك يكون من المتوقع أن يستطيع أولئك الفاحصون إجراء فحوص ذات جودة فائقة. ونتيجة لذلك، يمكن لمودعي الطلبات أن يكتسبوا حقوقاً قوية وثابتة في الخارج.

"2" تقليل أعباء الفحص في جميع أنحاء العالم: من المتوقع أن تقل، على المدى البعيد، أعباء الفحص في كل مكتب بسبب التقدم الذي يجري إحرازه في تقاسم العمل بين البلدان. وعندما تتحسن كفاءة عمليات الفحص، يمكن تقصير فترة الانتظار للفحص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اليابان.

تشارك الطلبات لدى النظرة الأولى (FLASH 2.0)

29. هذا البرنامج عبارة عن وسيلة محددة تُنفذ مفهوم التشارك الذي ينبغي أن تركز فيه المكاتبُ جهودَ الفحص على الطلبات التي تكون هي مكتب إيداعها الأول. وهو مُصمّم من أجل الوصول بتقاسم العمل بين مكاتب البراءات إلى أقصى حد ممكن من خلال إنشاء نظام إخطار حتى تستطيع المكاتب الأخرى أن تستفيد من التوافر المبكر لنتائج البحث والفحص الصادرة عن مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية. وفي هذا المشروع التجريبي، يعزز البرنامج نظام تبادل وثائق الأولوية الذي أنشأته المكاتب الثلاثة، أي المكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب البراءات الياباني، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية.

²⁷ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الطرق السريعة العالمية لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات (GPPH) في الصفحة التي يفضي إليها الرابط التالي: <http://www.jpo.go.jp/ppph-portal/globalpph.htm>.

30. وعندما يُودع مُودِع طلباً لدى مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية ثم يُودع طلباً مماثلاً لدى مكتب آخر من المكاتب الثلاثة مطالباً بالأولوية بناءً على الطلب المُودع لدى مكتب الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن للمُودِع أن يطلب وثيقة الأولوية عن طريق نظام تبادل وثائق الأولوية الحالي. وهذا الطلب لوثيقة أولوية مكتب الولايات المتحدة الأمريكية سوف يكون بمثابة الجرس الذي يُنبئ مكتب الولايات المتحدة الأمريكية بأنه مكتب الإيداع الأول. وبعد ذلك سوف يُعجّل مكتب الولايات المتحدة الأمريكية بحث الطلب المُحدّد وفحصه في محاولة لتقديم نتائج مبكرة لمكتب البراءات الياباني والمكتب الأوروبي للبراءات. وسوف يُخطر مكتب الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً المكاتب الثلاثة عندما تكون نتائج الفحص متاحة، وسوف يُتيح تلك النتائج من خلال نظام "النفّاذ إلى غلاف الملفات" (FWA) أو أدوات نظام استرداد معلومات طلبات البراءات (PAIR).²⁸

التعاون في البحث والفحص المشتركين

المشروع التجريبي للبحث والفحص التعاونيين في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (CS&E)

31. أطلق المكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، في مايو 2010، مشروعاً تجريبياً بشأن البحث والفحص التعاونيين في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان الهدف من المشروع هو السماح لفاحصين من إدارات شتى توجد في مناطق مختلفة وذات خصائص لغوية مختلفة بالعمل معاً بشأن طلب واحد بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات بهدف وضع تقرير بحث دولي ورأي مكتوب ذي جودة فائقة لإدارة البحث الدولي.

32. وفي المشروع التجريبي، قام فاحص، من المكتب القائم مقام إدارة البحث الدولي، لطلب معين مقدم بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات (الفاحص الأول) بتحليل الطلب، وتحديد استراتيجية بحث، وإجراء البحث، وصياغة تقرير بحث دولي ورأي مكتوب لإدارة البحث الدولي. وبعد ذلك أُحيل تقرير البحث الدولي المؤقت والرأي المكتوب المؤقت لإدارة البحث الدولي إلى اثنين من الفاحصين الأقران في المكاتب الآخرين. وعلّق القرينان على العمل المؤقت للفاحص الأول أو استكملا هذا العمل، ثم وضع الفاحص الأول تلك التعليقات في الاعتبار عند صياغة تقرير البحث الدولي النهائي والرأي المكتوب النهائي لإدارة البحث الدولي.

33. وشجّع الانتهاء بنجاح من البرنامج التجريبي الأول لمشروع البحث والفحص التعاونيين على القيام بالمشروع التجريبي الثاني لمدة سنة واحدة وباشتراك مزيد من الفاحصين ومزيد من الطلبات المودعة بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات.²⁹ وتم الانتهاء من المشروع التجريبي الثاني في أكتوبر 2012.³¹ وفي مايو 2013، خلص الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات إلى أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة اقتراح مشروع دائم للبحث والفحص التعاونيين. ومع ذلك، يواصل الفريق العامل استكشاف هذا المفهوم من خلال وضع مشروع تجريبي ثالث.³²

²⁸ ذكر مكتب البراءات الأوروبي في الوثيقة التي قدّمها أنه تم مؤخراً إطلاق مشروع مشابه لمشروع استراتيجية اليابان للإصدار السريع للمعلومات (JP-FIRST) ومشروع تشاؤك الطلبات لدى النظرة الأولى (FLASH) التجريبي مع المكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية، وأن هناك مشروعاً آخر قيد المناقشة مع المكتب الكوري للملكية الفكرية.

²⁹ في اجتماع الإدارات الدولية (PCT/MIA) الذي عُقد في موسكو في مارس 2011، أعلن المكتب الأوروبي للبراءات عن الانتهاء بنجاح من المشروع التجريبي الأول للبحث والفحص التعاونيين في سبتمبر 2010، وقدّم معلومات عن خطط المشروع التجريبي الثاني. انظر الوثيقة PCT/MIA/18/16.

³⁰ في حين أن المشروع التجريبي الأول كان ضيق النطاق حيث كان هدفه الرئيسي هو اختبار الافتراضات الأساسية المتعلقة بجدوى نهج تعاوني بين الفاحصين وإجراء تقييم عام للفوائد والعيوب من منظور نوعي، كان المشروع التجريبي الثاني يهدف إلى تطبيق الدروس المستفادة خلال المشروع التجريبي الأول من أجل السماح بإجراء تقييم كمي للنهج وصلح نموذج عمل تشغيلي.

³¹ وفقاً لتقرير المكتب الأوروبي للبراءات، قِيمَ كلُّ من الفاحصين ومودعي الطلبات المشروع تقيماً إيجابياً بوجه عام.
³² انظر الوثيقة PCT/WG/6/22 REV.

برنامج المكتب الكوري المشترك للبحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة

34. نُفذ المكتب الكوري للملكية الفكرية برنامجاً مشتركاً للبحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة، ويُطبَّق هذا البرنامج على طلبات براءات الاختراع الشائعة المودعة لدى مكاتب البراءات الموجودة في الدول المشاركة في البرنامج. ويهدف البرنامج إلى تحسين نوعية الفحص في المكاتب المشاركة وبناء أساس للانتفاع التعاوني بنتائج الفحص. وفي إطار هذا البرنامج، تعاون المكتب الكوري للملكية الفكرية مع مكاتب الصين، وألمانيا، واليابان، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها.

35. وفي إطار البرنامج، يشترك فاحصو البلدان المشاركة في إجراء فحص لطلبات البراءات الشائعة المودعة في كل بلد، وتحليل نتائج الفحص والبحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة، ومقارنة ممارسات الفحص، وتبادل الدراية العملية بالفحص. ويزورون أيضاً المكاتب الأخرى للتعرف على أنظمة وممارسات الفحص فيها، ولتحسين الفهم المتبادل لأنظمة البراءات، وللوقوف على نقاط قوة تلك الأنظمة.

الانتفاع بقدرة المكاتب الأخرى على البحث والفحص

اتفاق موناكو والمكتب الأوروبي للبراءات

36. وقعت إمارة موناكو اتفاقاً مع المكتب الأوروبي للبراءات في عام 2008 بغية تحسين نوعية براءات الاختراع. وعندما يُودع طلب للحصول على براءة اختراع وطنية، يُصدر، بموجب هذا الاتفاق، المكتب الأوروبي للبراءات، إذا طلب مودع الطلب ذلك صراحةً، تقريراً بحثياً عن حالة التقنية الصناعية السابقة لتمكين مودع الطلب من تقييم فرص الحصول لاحقاً على براءة اختراع أوروبية.³³

الاتفاق المبرم بين المعهد التركي لبراءات الاختراع ومكاتب أخرى

37. ظل المعهد التركي لبراءات الاختراع منذ عام 2005 يُعد تقارير بحث وفحص لبعض فئات طلبات البراءات حسب التصنيف الدولي للبراءات. وجرى إعداد تقارير البحث والفحص في الفئات الأخرى من قبل المكاتب الأخرى التي أبرمت اتفاقاً مع المعهد التركي لبراءات الاختراع، مثل المكتب الأوروبي للبراءات، والمكتب الفيدرالي الروسي للملكية الفكرية، والمكتب السويدي لبراءات الاختراع. ومع ذلك يخطط المعهد التركي لإعداد تقارير بحث وفحص لجميع فئات التصنيف الدولي للبراءات بدءاً من عام 2016.

المنصات والأدوات اللازمة لتبادل المعلومات الخاصة بالبحث والفحص

نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى البحث والفحص (WIPO CASE)

38. يوفر هذا النظام منصةً لتبادل المعلومات المتعلقة بالبحث والفحص بين مكاتب الملكية الفكرية المشاركة. وهذا النظام أعدّه في الأصل المكتب الدولي استجابةً لطلب من مكاتب مجموعة فانكوفر.³⁴ وهو يُستخدم حالياً بغرض تبادل الوثائق بين الفاحصين في المكاتب الثلاثة.

³³ سوف يكون تقرير البحث هذا متاحاً بعد بدء نفاذ القانون المستقبلي لبراءات الاختراع الوطنية. انظر الوثيقة المُقدّمة من موناكو.
³⁴ أنشئت مجموعة فانكوفر بين مكاتب أستراليا وكندا والمملكة المتحدة للملكية الفكرية. انظر الفقرات من 4 إلى 7.

39. ويجوز لأي مكتب براءات اختراع، منذ شهر مارس من عام 2013، أن ينضم إلى النظام عن طريق إخطار المكتب الدولي وفقاً لأحكام النظام الإطارية. وسوف يختار المكتب ما إذا كان يرغب في أن يكون مكتب إيداع³⁵ أو مجرد مكتب نفاذ³⁶ ويجب اختيار الخيارات التقنية من أجل تبادل الوثائق بين المكتب والنظام.³⁷

قواعد البيانات التي تسمح للمكاتب الأخرى باسترداد معلومات تتعلق بالبحث والفحص

شبكة الملكية الصناعية المتقدمة (AIPN)

40. شبكة الملكية الصناعية المتقدمة (AIPN) هي نظام قائم على شبكة الإنترنت ويسمح لفاحصي البراءات في مختلف البلدان بالحصول على معلومات الملف والوضع القانوني للطلبات التي فحصها مكتب البراءات الياباني. وتقدم، على وجه الخصوص، المعلومات التالية عن كل طلب: بيانات أسرة البراءة، والوضع القانوني، والوثائق المستشهد بها، والنص الكامل للمنشورات، ومعلومات غلاف الملف (مثل: إجراءات المكتب، وتقارير البحث، والتعديل والحجج، وملاحظات الفاحص)). وتُترجم المعلومات كلها تقريباً من اللغة اليابانية إلى اللغة الإنكليزية ترجمة آلية. وإضافةً إلى ذلك، تم تزويد شبكة الملكية الصناعية المتقدمة بوظيفة الترجمة الآلية المتعددة اللغات منذ مارس 2013. واعتباراً من أبريل 2013، كانت الشبكة متوفرة في 61 بلداً ومنظمة.

نظام الولايات المتحدة لاسترداد معلومات طلبات البراءات (PAIR)

41. يوفر نظام استرداد معلومات طلبات البراءات طريقةً بسيطةً وآمنةً لاسترداد وتنزيل معلومات بشأن حالة طلبات البراءات. ويوجد نوعان من طلبات هذا النظام: طلبات عامة وطلبات خاصة. توفر الطلبات العامة إمكانية النفاذ إلى براءات الاختراع الصادرة والطلبات المنشورة. بينما توفر الطلبات الخاصة إمكانية النفاذ الآني الآمن إلى وضع الطلبات التي لا تزال قيد الفحص والتسلسل التاريخي لهذه الطلبات باستخدام شهادات رقمية.³⁸

الشبكة الإلكترونية الكورية لمعلومات البراءات (K-PION)

42. الشبكة الإلكترونية الكورية لمعلومات البراءات هي خدمة ترجمة آلية من اللغة الكورية إلى الإنكليزية يُقدّمها المكتب الكوري للملكية الفكرية بهدف مساعدة فاحصي البراءات في المكاتب الأخرى على الرجوع إلى المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع الكورية واستعراضها. وتقدم الشبكة النصوص الأصلية للمعلومات التالية وترجماتها الإنكليزية: "1" معلومات غلاف الملف (البيانات الجغرافية، والتسلسل التاريخي للمعاملات، ووثيقة النشر) لطلبات براءات الاختراع المنشورة من قبل المكتب الكوري وغيرها، "2" والبحث في ملخصات البراءات الكورية باستخدام الكلمات الإنكليزية الرئيسية، "3" ومعلومات أغلفة ملفات الطلبات الدولية المُودعة لدى المكتب الكوري في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات.

³⁵ يُتيح مكتب الإيداع ووثائق البحث والفحص الخاصة بطلبات البراءات المودعة لدى ذلك المكتب. ومن الناحية التقنية، يمكن القيام بذلك عن طريق تحميل الوثائق على نظام الويب للنفاذ المركزي إلى البحث والفحص (ويو كيس)، أو إتاحة الوثائق في هذا النظام عن طريق خدمات شبكية آمنة.

³⁶ يتمتع الفاحصون في مكتب النفاذ بإمكانية النفاذ إلى بوابة نظام "ويو كيس" الإلكترونية، ويمكنهم استخدام النظام للبحث عن طلبات البراءات المُودعة لدى المكاتب المشاركة الأخرى واسترداد الوثائق التي تتيحها تلك المكاتب.

³⁷ تشارك في النظام، في الوقت الحاضر، مكاتب الملكية الفكرية في الصين (مكتب نفاذ وإيداع) ونيوزيلندا (مكتب نفاذ) وسنغافورة (مكتب نفاذ)، إضافةً إلى مكاتب مجموعة فانكوفر. وأعلن أيضاً مكتب إسرائيل للملكية الفكرية أنه ينوي الانضمام إلى النظام.

³⁸ للنفاذ إلى الطلبات العامة، يجب أن يكون لدى العملاء رقم الطلب أو ورقم براءة الاختراع أو رقم المنشور الذي يرغبون في البحث عنه. وللنفاذ إلى الطلبات الخاصة، يجب أن يكون العميل "1" محامي/ وكيل براءات اختراع مُسجّل، أو مخترع مستقل، أو شخص مُنح اعترافاً محدوداً، "2" لديه رقم عميل، "3" لديه شهادة رقمية لمرق المفاتيح الإلكترونية العمومية (PKI) من أجل تأمين إرسال الطلب إلى مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية.

السجل الأوروبي للبراءات

43. السجل الأوروبي للبراءات هو قاعدة بيانات شبكية تقدم بيانات الوضع الإجرائي والقانوني الخاص بطلبات البراءات التي عاجلها المكتب الأوروبي للبراءات. ويحتوي السجل على كل المعلومات المتاحة للجمهور عن طلبات براءات الاختراع الأوروبية خلال مرورها بإجراءات المنح، بما في ذلك الاعتراضات، ومراسلات محامي البراءات والمكتب الأوروبي للبراءات، وغير ذلك. وتوفر هذه الخدمة أيضاً إمكانية معاينة الجمهور للملفات، وهي خدمة مجانية.³⁹

قواعد البيانات الخارجية لاسترداد المعلومات المتعلقة بالبحث والفحص

44. ذكرت بعض البلدان أن قواعد البيانات الخارجية التالية قد استخدمتها مكاتب الملكية الفكرية في تلك البلدان من أجل استرداد المعلومات المتعلقة بالبحث والفحص:

الأرجنتين	Espacenet، و Epoline، و USPTO، وقواعد بيانات مكتب البراءات الياباني
كوستاريكا	Cadopat، و PatBase
فنلندا	قواعد بيانات متنوعة منها: EPODOC، و WPI، والسجل الأوروبي للبراءات، و PATENTSCOPE
هنغاريا	EPOQUE Net، و STN، والمواقع الإلكترونية لمكاتب وطنية مختلفة
إسرائيل	EPOQUE Net، و Thomson Innovation، و STN، ومؤشر البراءات العالمي درونت (Derwent) (عن طريق STN)، و Questel، وجميع قواعد البيانات المتاحة مجاناً
جمهورية مولدوفا	Espacenet، و PATENTSCOPE، وقواعد البيانات المتخصصة الأخرى
بيرو	قواعد بيانات متنوعة منها، على سبيل المثال: Espacenet، و Epoline، و PAIR، وقاعدة بيانات المكتب الياباني للبراءات، و PATENTSCOPE، و OEPM، و LATIPAT
بولندا	السجل الأوروبي للبراءات، و PAIR، و K-PION، و AIPN
البرتغال	السجل الأوروبي للبراءات، و PATENTSCOPE، وكذلك المواقع الإلكترونية للمكاتب الوطنية الأخرى
جمهورية كوريا	النظام الكوري المتعدد الوظائف للبحث عن البراءات (KOMPASS)، إضافةً إلى 24 قاعدة بيانات خارجية، مثل IEEE، و Nature، و STN (CAS)
السويد	EPOQUE Net، وقواعد البيانات المتاحة الأخرى التي يُقدِّمها مكتب البراءات الأوروبي من خلال هذا النظام

³⁹ يوفر المكتب البولندي لبراءات الاختراع إمكانية النفاذ المجاني إلى مواصفات البراءات وتقارير البحث ذات الصلة عن طريق الموقع الإلكتروني للمكتب في سجل "ريجستر بلس" للمكتب الأوروبي للبراءات (وهو الاسم السابق للسجل الأوروبي للبراءات). وهناك أيضاً مشروع ينفذه المكتب الأوروبي للبراءات والمكاتب الوطنية بشأن منصة تسجيل براءات الاختراع، والتي سوف تُمكنهم من التحقق بسرعة من الوضع القانوني لطلبات البراءات في كل دولة من الدول الأعضاء. انظر الوثيقة المُقدَّمة من بولندا.

Espacenet و EPOQUE Net، و	تركيا
قواعد بيانات متنوعة منها: EPOQUE Net، و REAXYS، و STN، ومؤشر البراءات العالمي درونت (Derwent)، و Espacenet، و CISPATENT، و برنامج الويبو للنفوذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار (ARDI). إضافة إلى 10 قواعد بيانات تجارية أجنبية، ومقتنيات 59 مكتبة من أكبر المكتبات الوطنية والمتخصصة، وأكثر من 20 مصدراً من مصادر المعلومات المتعلقة بالبراءات في شكل إلكتروني	أوكرانيا
قواعد بيانات البراءات المتخصصة، ومجموعة متنوعة من قواعد البيانات التقنية الأخرى لغير البراءات، منها: EPOQUE Net، و STN (CAS)، و EBI-EMBLK، و IEEE و Xplore، و Springer Link، ومؤشر البراءات العالمي درونت (Derwent)، ومجموعة ملخصات وثائق البراءات العالمية الخاصة بالمكتب الأوروبي للبراءات، والنصوص الكاملة لوثائق البراءات بما فيها ترجمات إنكليزية لمنشورات باللغات الصينية واليابانية والكورية، و Elsevier Science Direct، و Springer JournalsK، و BIOSIS، و Inspec، و MEDLINE، و PUBCHEM، و Traditional Chinese Medicine، والمكتبة الرقمية للمعارف التقليدية وغيرها من موارد المعارف التقليدية، ونشرة IBM للكشف التقني، والمكتبة الرقمية لجمعية الجيوفيزيائيين المستكشفين، ومجلات معهد الفيزياء، ومجلات المعهد الأمريكي للفيزياء، ومعايير متنوعة بما فيها الاتصالات السلكية واللاسلكية والهندسة، ومجلات معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات و IP.com	المملكة المتحدة

أدوات لتقاسم العمل في إطار أكبر خمسة مكاتب ملكية فكرية في العالم

45. يعتمد كثير من برامج تقاسم العمل على أدوات متنوعة لمساعدة الفاحصين على التواصل، وتبادل المراجع، والنفوذ إلى المعلومات، وما إلى ذلك. وفيما يلي وصف لبعض الأمثلة على المبادرات المتخذة في إطار أكبر خمسة مكاتب ملكية فكرية في العالم لتحسين النفاذ إلى بيانات أسرة البراءات ونتائج البحث، ولتبادل استراتيجيات البحث.

التصنيف التعاوني للبراءات (CPC)

46. بدأ التصنيف التعاوني للبراءات في شكل شراكة بين مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الأوروبي للبراءات اللذين اتفقا على مواءمة نظامي التصنيف القائمين الخاصين بهما (التصنيف الأوروبي (ECLA) وتصنيف الولايات المتحدة لبراءات الاختراع (USPC)، على التوالي) والانتقال إلى نظام تصنيف مشترك. ومن المتوقع أن يسفر هذا المشروع عن عملية بحث أكثر فعالية لجميع المكاتب المشاركة.

وثيقة الاستشهادات المشتركة (CCD)

47. تهدف وثيقة الاستشهادات المشتركة إلى توفير نقطة نفاذ وحيدة لبيانات أحدث الاستشهادات المتعلقة بطلبات البراءات الخاصة بأكثر خمسة مكاتب ملكية فكرية في العالم (IP5). وهي تُدمج حالة التقنية الصناعية السابقة التي استشهدت بها جميع المكاتب المشاركة لأعضاء أسرة طلب براءة، ومن ثم تُمكن من عرض نتائج البحث الصادرة عن العديد من المكاتب لنفس الاختراع في صفحة واحدة.

التحديات والمبادرات الداعمة لبيئة تقاسم العمل

48. أكدت دول أعضاء كثيرة في الوثائق التي قدمتها على فوائد استخدام تقارير البحث والفحص الخارجيين وبرامج تقاسم العمل.⁴⁰ وأشارت بعض تلك الوثائق أيضاً إلى التحديات المتعلقة بهذه العمليات.

49. فهم واستيعاب القوانين والممارسات المختلفة: تعتبر، بوجه عام، المعايير الموضوعية المختلفة التي تستخدمها المكاتب وفهم تلك الاختلافات إحدى العقبات التي تحول دون الاستخدام الفعال لأعمال البحث والفحص الأجنبي. وقيل، على وجه الخصوص، إن ما يُعقّد إعادة استخدام نتائج ما تقوم به المكاتب الأخرى من بحث وفحص هو تباين ممارسات المكاتب والممارسات المختلفة لتفسير المطالبات، بما في ذلك تقييم المطالبات المعدّلة، وكذلك أنظمة التصنيف المختلفة التي تستخدمها المكاتب.⁴¹ وإضافةً إلى ذلك، قد لا تكون تقارير البحث والفحص متاحة بسهولة لتستخدمها المكاتب الأخرى لاحقاً بسبب وجود اختلافات في الملاحقة القضائية بشأن البراءات وإجراءات الفحص في شتى المكاتب.⁴²

50. الطبيعة السرية للطلبات: من العوائق القانونية الأخرى التي تحول دون تبادل نتائج البحث والفحص هو أن قوانين البراءات في بعض البلدان قد تحظر على مكاتبها تشارك تفاصيل الفحص مع المكاتب الأخرى إذا كان الفحص قد أُجري قبل نشر الطلب.

51. اختلاف اللغات: يشكل عائق اللغة، بالنسبة للبعض، التحدي الرئيسي لاستخدام أعمال البحث والفحص الأجنبي، حيث إن المكاتب عادةً ما تُصدر وثائقها بلغتها الأم، مما يجعل من الصعب أو المستحيل على الفاحصين في مكاتب أخرى استخدام هذه الوثائق.⁴³

52. وللتغلب على تلك التحديات، ذُكر أن فهم الاختلافات الموجودة بين القوانين وإجراءات المكاتب من خلال برامج تبادل الفاحصين هو أحد العناصر التي تؤدي إلى نجاح تقاسم العمل.⁴⁴ وبهدف زيادة هذا الفهم، أُقيم العديد من الدورات التدريبية وبرامج تبادل الفاحصين في أطر بعض المشاريع المبنية أعلاه. وإضافةً إلى ذلك، أشارت إحدى الوثائق المُقدّمة إلى أن موازنة جميع التشريعات يمكن أن تسهم في فعالية تقاسم العمل.⁴⁵

53. وكان هناك اقتراح بأن تقوم المكاتب بجعل التسلسل التاريخي للملاحقة القضائية بشأن طلب البراءة متاحاً للجمهور من خلال قواعد بيانات شبكية، بحيث يتمكن فاحصو البراءات في المكاتب الأخرى من النفاذ بسهولة إلى نتائج البحث والفحص فيما يتعلق بطلبات البراءات التي تنتمي إلى أسرة واحدة.⁴⁶ وقد نُفذت مشاريع متنوعة، كما هو موضح أعلاه، يعطي

40 انظر، على سبيل المثال، الوثائق المُقدّمة من أستراليا، وهنغاريا، والبرتغال، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمكتب الأوروبي للبراءات.

41 انظر الوثائق المُقدّمة من الأرجنتين، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية. وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة التي قدمتها إلى أن تعاون المكاتب المشاركة، فيما يتعلق بالبرامج التجريبية للبحث والفحص التعاونيين، تأثر بالاختلافات الموجودة بين إجراءات المكاتب لتحليل المطالبات الموجهة إلى الاستخدام الطبي أو إلى طرق العلاج، وذلك بسبب الاختلافات الموجودة بين المكاتب بشأن ما يُعتبر موضوعاً قابلاً للحصول على براءة.

42 على سبيل المثال، ليست كل المكاتب تجعل نواتج عملها متاحةً للمكاتب الأخرى لتستعين بها. وعلاوة على ذلك، يسمح كثير من أنظمة البراءات لمودعي الطلبات بإرجاء فحص البراءات لبعض الوقت. وقد تصل هذه الفترة في بعض البلدان إلى عدة سنوات بعد الإيداع.

43 انظر الوثائق المُقدّمة من هنغاريا، والبرتغال، وجمهورية مولدوفا، وإسبانيا.

44 انظر الوثيقة المُقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

45 ومع ذلك، ذُكر أيضاً أنه سيصعب تحقيق هذه الموازنة في المستقبل القريب. انظر الوثيقة المُقدّمة من الأرجنتين.

46 انظر، على سبيل المثال، الوثيقة المُقدّمة من إسبانيا. وينشر المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية هذه المعلومات على موقعه الإلكتروني على العنوان التالي: <http://archivoenlinea.oepm.es/register/regviewer>.

بمقتضاها مكتب الإيداع الأول الأولوية لفحص الطلبات المستخدمة كأساس للإيداع في خارج البلاد، ويجعل هذه التقارير متاحة للمكاتب الأخرى المشاركة في أقرب وقت ممكن.⁴⁷

54. وبخصوص القوانين التي تمنع المكتب من تشارك تفاصيل الفحص مع المكاتب الأخرى، فإن بعض مكاتب البراءات، التي توجد فيها مثل هذه القواعد، تشارك في برامج تقاسم العمل على أساس من السرية بشرط ألا تصبح النتائج متاحة للجمهور من خلال مكاتب البراءات الأخرى. ومشروع قانون الملكية الفكرية، في المملكة المتحدة، معروض حالياً على البرلمان، لوضع التشريعات التي من شأنها توسيع نطاق مكتب الملكية الفكرية من أجل التشارك السري للأعمال قبل النشر مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى.

55. وفيما يتعلق بعائق اللغة، اقترحت بعض الدول الأعضاء أن تُركّز الجهود الرامية إلى تسهيل استخدام أعمال البحث والفحص الأجنبي على جملة أمور منها إدخال تحسينات على أدوات الترجمة الآلية.⁴⁸

[نهاية الوثيقة]

⁴⁷ وفي هذا الصدد، أفاد المكتب الأوروبي للبراءات بأنه يمنح أولوية متقدمة للإيداعات الأولى التي كانت متاحة لتقاسم العمل قبل نهاية فترة الأولوية، أي خلال تسعة أشهر بعد تاريخ إيداع الطلب.

⁴⁸ انظر الوثائق المقدّمة من إسبانيا، وهنغاريا، وجمهورية مولدوفا. وذكر في الوثيقة المقدّمة من إسبانيا أن أدوات الترجمة الآلية المتاحة لا تقدم الجودة المرجوة، رغم ما أُحرز من تقدم سريع في هذا المجال.